MERCURY

حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات

2 – 6 مايو 2027

عمّان (الأردن)



Dubai - UAE: +971 4 450 5697
Istanbul - Türkiye: +90 539 599 1206
Amman - Jordan: +962 79 712 3347

MERCURY

حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات

المرجع: 151521_121053 **التاريخ:** 2 – 6 مايو 2027 **المكان:** عمان (الأردن) **الرسوم:** Euro 3300

مقدمة:

تُعدّ حقوق الإنسان ركيزة أساسية في بناء بيئة مؤسسية عادلة ومنصفة، لا سيما عند التعامل مع المخالفات القانونية داخل المؤسسات. تهدف دورة حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات، إلى تقديم فهم عميق للعلاقة بين حقوق الإنسان والإجراءات التأديبية، مع التركيز على الامتثال للمعايير الوطنية والدولية.

تسلط دورة حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات، الضوء على المبادئ القانونية والأخلاقية التي تحكم كيفية التعامل مع الموظفين المخالفين دون انتهاك حقوقهم الأساسية. كما تُمكّن المشاركين من تطوير مهارات تحليل القرارات الإدارية وتقييم مدى توافقها مع حقوق الإنسان. يتعرف المتدربون على أدوات الحوكمة المؤسسية المرتبطة بالعدالة الإجرائية داخل أماكن العمل.

تشجع الدورة التدريبية في حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات، على اعتماد ممارسات مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة في التعامل مع المخالفات. هذا البرنامج التدريبي مصمم خصيصًا للعاملين في بيئات تفرض عليهم التوازن بين الالتزام بالقانون وضمان احترام الكرامة الإنسانية.

الفئات المستهدفة:

تستهدف دورة حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- مسؤولو الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص.
- المستشارون القانونيون داخل المؤسسات.
- مدراء الإدارات القانونية والانضباط المؤسسي.
- أعضاء لجان التحقيق والمساءلة التأديبية.
- العاملون في وحدات الامتثال والحوكمة.
- المعنيون بإعداد السياسات المؤسسية.
- موظفو المنظمات الحكومية والهيئات الرقابية.
- قادة الفرق الإدارية في المؤسسات الكبرى.
- المختصون في تطوير القوانين التنظيمية.
- المهتمون بحقوق الإنسان داخل بيئات العمل.

Dubai - UAE: +971 4 450 5697
Istanbul - Türkiye: +90 539 599 1206
Amman - Jordan: +962 79 712 3347

MERCURY

الكفاءات المستهدفة:

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات:

- فهم شامل للمبادئ القانونية المرتبطة بحقوق الإنسان.
- مهارات التحقيق في مخالفات العمل باحترافية.
- القدرة على التقييم القانوني لقرارات إدارية.
- إتقان إعداد السياسات المؤسسية وفق الحقوق الأساسية.
- استخدام أدوات تحليل المخاطر القانونية.
- التمييز بين الإجراءات التأديبية المشروعة وغير المشروعة.
- صياغة تقارير تتوافق مع المعايير الحقوقية.
- تطوير مهارات حل النزاعات المؤسسية.
- تعزيز مبدأ الشفافية في التعامل مع القضايا التأديبية.
- كفاءة في تفسير النصوص القانونية والتشريعية ذات الصلة.

أهداف الدورة التدريبية:

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات، سيكون المشاركون قادرين على:

Dubai - UAE: +971 4 450 5697
Istanbul - Türkiye: +90 539 599 1206
Amman - Jordan: +962 79 712 3347

- فهم المبادئ القانونية الناظمة لمعالجة المخالفات داخل المؤسسات.
- تحليل قرارات المساءلة التأديبية وفقًا لمبادئ العدالة الإجرائية.
- التمييز بين التدابير المشروعة والمنتهكة لحقوق الإنسان.
- تقييم أثر السياسات الداخلية على احترام الحقوق الأساسية للموظفين.
- تطبيق آليات مساءلة شفافة تضمن الإنصاف وعدم التمييز.
- استخدام أدوات التقييم لضمان توازن العقوبة مع المخالفة.
- تحديد مسؤوليات الأطراف المعنية في الحفاظ على البيئة القانونية السليمة.
- تطوير آليات تحقيق فعالة تحترم الحقوق أثناء جمع الأدلة.
- تصميم استراتيجيات مؤسسية تعزز من ثقافة الحقوق.
- اقتراح سياسات بديلة متوافقة مع المعايير الدولية.
- بناء قدرات الموظفين في معالجة المخالفات بمهنية وعدالة.
- تعزيز روح الثقة بين المؤسسة والعاملين عبر ضمان العدالة.
- صياغة إجراءات تأديبية تراعي مبدأ التناسب بين الخطأ والعقوبة.
- إعداد تقارير داخلية تراعي معايير النزاهة القانونية.
- دعم عملية صنع القرار بناءً على مبادئ حقوق الإنسان.
- بناء بيئة مؤسسية خالية من التعسف وسوء الاستخدام.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: الإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الإنسان داخل المؤسسات:

- التعريف بحقوق الإنسان وعلاقتها بالبيئة المؤسسية.
- المبادئ الأساسية لحماية الحقوق في بيئة العمل.
- العلاقة بين القانون الإداري وحقوق الإنسان.
- التصنيفات الدولية للمخالفات الإدارية والتأديبية.
- الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في المؤسسات.
- واجبات أصحاب العمل تجاه احترام الحقوق.
- التحديات القانونية في سياق المخالفات المؤسسية.
- حالات دراسية عن انتهاكات حقوق العاملين.
- تحليل الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالمساءلة.

Dubai - UAE: +971 4 450 5697
Istanbul - Türkiye: +90 539 599 1206
Amman - Jordan: +962 79 712 3347

MERCURY

الوحدة الثانية: الإجراءات التأديبية ومعايير العدالة الإجرائية:

- مراحل التحقيق الإداري وفقًا لمعايير العدالة.
- مبادئ الشفافية والحيادية في التحقيق.
- ضمان الحق في الدفاع والتمثيل القانوني.
- استخدام الأدلة بشكل قانوني وأخلاقي.
- التوازن بين سلطة الإدارة وحقوق الموظف.
- متى تُعتبر الإجراءات التأديبية انتهاكًا للحقوق؟
- مراجعة قرارات المساءلة وفقًا لمبدأ التناسب.
- دور لجان المساءلة في ضمان الإنصاف المؤسسي.
- الرقابة الداخلية والمؤسسية على الإجراءات التأديبية.

الوحدة الثالثة: التحديات المؤسسية في تطبيق حقوق الإنسان:

- ضعف الثقافة الحقوقية داخل بعض المؤسسات.
- الصراعات بين أهداف العمل والحفاظ على الحقوق.
- حالات التمييز أو الانتقام الإداري.
- سوء استخدام السلطة في القرارات التأديبية.
- تضارب القيم المؤسسية مع مبادئ حقوق الإنسان.
- ضعف التدريب المؤسسي على حقوق الموظفين.
- أهمية التوثيق لضمان العدالة في الإجراءات.
- عدم كفاية الأطر التنظيمية لحماية الحقوق.
- كيفية التعامل مع الضغوط الخارجية عند تطبيق الإجراءات.

Dubai - UAE: +971 4 450 5697
Istanbul - Türkiye: +90 539 599 1206
Amman - Jordan: +962 79 712 3347

MERCURY

الوحدة الرابعة: تطوير السياسات المؤسسية الداعمة للحقوق:

- عناصر السياسة المؤسسية التي تراعي الحقوق.
- تصميم إجراءات داخلية لمعالجة المخالفات بعدل.
- إدماج المبادئ الحقوقية في لوائح العمل.
- تعزيز المساءلة عبر أدوات الحوكمة المؤسسية.
- إشراك العاملين في تطوير السياسات ذات الصلة.
- آليات الرصد والتقييم داخل المؤسسات.
- أهمية التكوين المستمر للمسؤولين القانونيين.
- إدارة التغيير المؤسسي بما يضمن احترام الحقوق.
- الاستفادة من التجارب الدولية في تطوير السياسات.

الوحدة الخامسة: ممارسات متقدمة وحالات دراسية تطبيقية:

- مراجعة حالات تأديبية واقعية وتحليلها حقوقيًا.
- دراسة أثر تدخل اللجان الرقابية على النتائج النهائية.
- مقارنة بين السياسات المؤسسية المختلفة إقليميًا.
- تحليل الفجوات في الإجراءات وتأثيرها على العدالة.
- تقديم توصيات مؤسسية استنادًا إلى نتائج تحليل الحالة.
- إعداد خطة عمل لضمان معالجة عادلة للمخالفات.
- كيفية توثيق القرارات بطريقة تراعي الحقوق.
- تدريب جماعي على محاكاة حالات تأديبية حساسة.
- تقييم الأداء المؤسسي في مجال حقوق الموظف.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

تشكل هذه الدورة التدريبية في حقوق الإنسان في سياق معالجة المخالفات القانونية داخل المؤسسات، مرجعًا مهمًا لفهم كيفية المواءمة بين الالتزام القانوني واحترام حقوق الإنسان في المؤسسات. من خلال التحليل المنهجي والإطار الحقوقي، يتمكن المتدربون من معالجة المخالفات بأسلوب يحفظ العدالة والكرامة. من الضروري تعزيز الثقافة المؤسسية التي تدعم مبدأ الشفافية في كل إجراء تأديبي. يُوصى باعتماد سياسات داخلية تراعي الحقوق وتخضع للتقييم المستمر لضمان فاعليتها.